تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975-2000)

اطروحة
مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة البصرة
وهي جـزء من متطلبات نيل درجة
دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

تقدم بها

حلـــمي إبـــراهِيم منـــشد

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور عباس جبار الشرع

شوال 1425هـ كانون الاول 2004

Analysis and Measurement the Twin Deficit Phenomenon in Egypt, Tunisia and Morocco For The Period (1975 - 2000)

A thesis

Submitted to The College of Administration and Economics of Basrah University as a Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Philosophy Doctorate in Economic Sciences

By

Helmy Ibraheem Menshad

Supervised By

Assist. Prof. Dr. Abbas Jabbar Al-Share'a

Shawal 1425 December 2004

Abstract

The main aim of this Thesis is to test the twin deficit phenomenon and the Ricardian equivalence hypothesis in Egypt, Tunisia and Morocco for the period (1975-2000).

To satisfy the aim, a several number of Econometric tests are follow:

1- Testing of independent of monetary policy from the Fiscal policy. The results show us that the monetary policy dependent on the Fiscal policy in Egypt, and the budget deficit have an inflationary effect, in contrary to Tunisia and Morocco.
2- Testing the effect of Fiscal variables on private consumption by using Feldstein and Modigliani approachs. The results refer to the negative effect of budget deficit on private consumption in Egypt according to Feldstein approach and which meet to Ricardian equivalence in Egypt, in contrary to, in Tunisia and Morocco.
3- Testing the effects of Fiscal variables on private investment by using stepwise regression model, the results tell us the Crowding-out effect for some Fiscal variables in these countries, and Crowding-in effect for Trade liberalization on private investment in Tunisia and Morocco.
4- Testing of causality relationship between budget deficit and current account deficit, using Augmented Dickey-Fuller (ADF)

test, Cointegration test, Engel-Granger approach for error correction model, and Grager causality test, we find that non-Cointegration of time series of variables in Tunisia, and Cointegration of time series of variables in Egypt and Morocco. And satisfying the Ricardian equivalence in Egypt and Tunisia, and satisfying the twin deficit in Morocco according to the bi-directional causality relationship between budget deficit and current account deficit.

المقدمة

تعد مسألة معالجة الاختلالات الاقتصادية مسألة غاية في الاهمية على صعيد الاقتصاد الكلي لاي بلد. ومثلما اهتم الاقتصاديون بدراسة وتحليل التوازن الاقتصادي وكيفية التوصل اليه، اهتموا ايضا بدراسة الاختلالات الاقتصادية وتحليل آثارها على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية. فاخذ عجز الميزانية العامة اهتمام الكثير منهم، وباختلاف مدارسهم وجذورهم الفكرية تباينت الاراء حول اثارها الاقتصادية. فمنهم الكينزيون الذين يرون ان للعجز المالي أثار إيجابية على الاستهلاك والطلب الكلي بفعل مضاعف الانفاق الحكومي. اما المدرسة الكلاسيكية الحديثة Neo Classical School وخاصة النقديون (Monetarists) منهم يرون بان لها اثارا سلبية على الاقتصاد تتمثل بارتفاع معدلات التضخم الاقتصادي، والتاثير السلبي في سلوك القطاع الخاص بفعل اثر التزاحم (Crowding out effect) من خلال تزايد الدين العام. واخرون منهم يرون حيادية العجز المالي في التأثير على الاقتصاد.

ومنذ بداية عقد السبعينات من القرن العشرين اخذ الكثير من بلدان العالم سواء المتقدمة منها والنامية تعاني وبشكل مستمر من حدوث العجز في الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري بصورة متلازمة. الا ان الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة وتقصي اسبابها بدأ في عقد الثمانينات بعد ان اخذ الاقتصاد الامريكي خلال فترة رونالد ريغان يعاني من تزامن العجز في الميزانية الفيدرالية

وعجز الحســـاب الجاري حتى اطلق عليها ظاهرة العجوزات التوأمية (Twin Deficits) والتي نالت اهتمام الكثير من وسائل الاعلام الامريكية و الاوربية.

ولدراسة هذه الظاهرة على مستوى البلدان العربية اهميتها، اولاً : في التخطيط الاقتصادي لانها تســاعد في اســتكشــاف وتحديد طبيعة العلاقة بين عجز الميزانية العامة و عجز الحســاب الجاري، وذلك مما يجعل المخطط اكثر قدرة على وضع السياسات الاقتصادية الفاعلة في معالجة المشاكل الاقتصادية والعمل على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والنمو. وثانياً: في تسليط الضوء على جانب من النظرية الاقتصــادية الكلية مازالت تسـوده الحالة الضـبابية وعدم اتضــاح الرؤيا. وثالثاً: اســهامها في تحقيق الانطلاقة لســد بعضٍ من الفراغ الذي تعاني منه المكتبة الاقتصـــادية العربية في مجال المالية العامة وخاصة نظرياتها الحديثة.

وكانت لدى الباحث الرغبة في دراسة هذه الظاهرة على مستوى الاقتصاد العراقي، الا ان هناك اســباباً عديدة وقفت حائلا دون ذلك، اولها عدم توفر البيانات الكافية والدقيقة عن متغيرات المالية العامة للمدة (1975-2000)، لعدم شــفافية الحكومة في ســياســتها المالية طوال عقدي الثمانينات والتسعينات، وثانيها ان اغلب السنوات المشمولة بالدراسة كانت تمثل سنوات استثنائية بالنسبة للاقتصاد العراقي، نظرا للحروب التي عانى منها العراق خلال تلك السنوات.وذلك فضلا عن كون الاقتصاد العراقي من الاقتصادات النفطية التي تعتمد حكوماتها في تمويل ايراداتها العامة على العوائد من الصادرات النفطية بشكل كبير.

لذا فقد توجه الباحث لدراسة هذه الظاهرة في دول مختارة من البلدان العربية غير النفطية، هي مصـر وتونس والمغرب. وقد تم اختيار هذه البلدان من قبل الباحث بالاعتماد على المؤشرات المبينة في الملحقين رقم (1) و (2) والتي هي:-

1- درجة التنوع الاقتصادي.
2- درجة التصنيع
3- درجة الانفتاح الاقتصادي
4- الريادة في تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي
5- العبء الضريبي
6- عدد السكان.

وذلك بعد ان حصلت على المراتب الاولى في مجموع النقاط، كما موضح في الجدول (أ).

الجدول (أ)

النقاط المعطاة للبلدان العربية غير النفطية على وفق ترتيبها في مؤشرات الاختيار(*)

البلد	درجة التنوع الاقتصادي	درجة التصنيع	درجة الانفتاح الاقتصادي	الريادة في تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي	العبء الضريبي	عدد السكان	مجموع النقاط
مصر	7	7	2	6	6	9	37
الاردن	8	6	7	5	7	3	36
لبنان	2	4	3	3	3	2	17
موريتانيا	5	2	9	8	5	1	30
المغرب	4	8	4	9	8	8	41
السودان	1	1	1	3	1	7	14
سوريا	3	3	6	4	4	5	25
تونس	9	9	8	7	9	4	46
اليمن	6	5	5	1	2	6	25

(*) الجدول من عمل الباحث، بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحقين رقم (1) و(2). وتم توزيع النقاط كالآتي:-

- درجة التنوع الاقتصـــادي: تم اعطاء 9 نقاط لتونس كونها حازت على المرتبة الاولى في التنوع الاقتصـــادي، لانها الاقل تبايناً (انظر الملحق رقم 1). وهكذا وصـولا الى السـودان التي اعطيت نقطة واحدة كونها الاقل تنوعا اقتصـاديا (لان التنوع الاقتصادي لديها اكثر تبايناً).
- طبقا لكل من درجة التصـــنيع ودرجة الانفتاح الاقتصـــادي والعبء الضـــريبي، تم اعطاء اكثر النقاط للبلد الذي حقق اعلى نسبة من الناتج المحلي الاجمالي.
- اما عن الريادة في تطبيق برامج الاصـــلاح الاقتصـــادي، فكان المغرب البلد العربي الرائد الاول، اذ بدا بتطبيق هذا البرنامج منذ عام 1983، فاعطيت له تسـعة نقاط، واعطيت نقطة واحدة لليمن كونه حديث العهد نسـبيا في هذا المجال مقارنة مع البلدان الاخرى المذكورة في الجدول.
- واما عن مؤشر عدد السكان، تم اعطاء تسعة نقاط لمصر كونها الاكثر سكانا ونقطة واحدة لموريتانيا كونها الاقل بعدد السكان.

وبغية تحليل الاثار الاقتصادية لعجوزات الميزانية العامة واستقصاء طبيعة العلاقة بين هذه العجوزات وعجز الحساب الجاري كان لابد من اختبار الفرضيتين الآتيتين:0

الاولى: فرضـية العجز المزدوج (Twin Deficit): التي تنص على التاثير التام للعجز المالي في وضـــع الحســـاب الجاري، وعلى وجود العلاقة الســـببية الموجبة التي تنطلق باتجاهها من عجز الميزانية العامة الى عجز الحساب الجاري.

الثانية: فرضـــية المكافئ الريكاردي (Ricardian Equivalence): التي تنص على أن أي نقص في الادخار الحكومي (عجز الميزانية العامة) ســـتقابله زيادة مكافئة له في الادخار الخاص دون التاثير على الادخارات الوطنية، مما يجعل اثار العجز في الميزانية العامة حيادية على الاقتصـــاد، وبالتالي عدم وجود اية علاقة ســببية بين تغيرات هذا العجز وتغيرات عجز الحســاب الجاري.

ونظرا للتطرف البارز في كل من هاتين الفرضيتين من جهة، ولتعقد واقع الحياة الاقتصادية في الوقت المعاصر في ظل اقتصاد صغير مفتوح، ولعدم قدرة القطاع الخاص في الكثير من البلدان النامية على التوسع الكافي بالادخارات لسد العجز المالي الحكومي من جهة اخرى، انطلق الباحث في هذه الدراسة من فرضية مفادها: إن لعجز الميزانية العامة تأثيرات متباينة في اتجاهها ومداها في كل من سلوك القطاع الخاص والقطاع الخارجي، وبدرجات متفاوتة من بلد لآخر.

وبالتالي سوف تنصرف الدراسة لتحديد النقاط التالية لتكون اهدافاً لها، وهي:-

1- دراسة الاسس النظرية لظاهرة العجز المزدوج، وتحليل وجهة نظر كل من المدرسة الكينزية والمدرسة النقدية والمدرسة الريكاردية بشأن عجز الميزانية العامة واثارها الاقتصادية.
2- دراســـة تطور اتجاه الســـياســـة المالية بادواتها المختلفة في جانبي الايرادات العامة والنفقات العامة، وتحليل مسار العجز المالي في مصر وتونس والمغرب.
3- تحديد مدى اســتقلالية الســلطات النقدية عن الســلطات المالية وقياس الاثار التضــخمية للعجز المالي في البلدان العربية هذه.
4- قياس اثر العجز المالي والدين العام المحلي في كل من الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص.
5- دراسة وتحليل اثر الدين الخارجي في تحديد موقف الحساب الجاري.
6- قياس العلاقة السببية وتحديد اتجاهاتها بين عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري.

وفي مســعى الباحث لتحقيق اهداف الدراســة، فقد تم تقســيمها الى اربعة فصــول. تناول الفصـــل الاول دراســـة نظرية لظاهرة العجز المزدوج باربعة مباحث، اختص الاول منها بطرح مواقف اهم مدارس الفكر الاقتصـــادي من عجز الميزانية العامة. اما الثاني فقد اتجه الى ايضـــاح مواقف تلك المدارس الاقتصادية من عجز الحساب الجاري. بينما ركز الثالث على دراسة الاسس النظرية لظاهرة العجز المزدوج وتحليل اهم النظريات الحديثة حول العجز المالي وآثاره الاقتصادية. اما المبحث الرابع، فقد كان هدفه بمثابة فرز لنتائج الدراسات السابقة كادلة عن مدى صــحة فرضــية العجز المزدوج وفرضــية المكافئ الريكاردي. حيث اختص بعرض الدراســات

السابقة التي تناولت هذه الظاهرة والتعرف على الاساليب القياسية التي استخدمت فيها و النتائج التي تم التوصل اليها.

وجاء الفصل الثاني لتحليل تطور دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، واتجاه السياسة المالية في كل من مصر وتونس والمغرب، ودورها في تحديد مسار عجز الميزانية العامة وبثلاثة مباحث، تناول الاول منها تطور حجم الانفاق الحكومي ومكوناته الرئيسة، والثاني تناول تطور حجم الايرادات الحكومية وهيكلها، واما الثالث فقد ركز على التعرف بالمفاهيم المختلفة لعجز الميزانية العامة وتطور مساره خلال المدة (1975-2000) في هذه البلدان العربية.

اما الفصل الثالث من الدراسة فكانت مهمته تتمثل بتحديد دور المصادر الداخلية والخارجية في تمويل العجز المالي وقياس اثارها الاقتصادية. ولانجاز هذه المهمة تم تقسيمه الى اربعة مباحث، اخذ الاول منها تطور الاسهام النسبي للمصادر الرئيسة في تمويل العجز المالي، وخصص الثاني منها لقياس الاثار التضخمية، اما الثالث فقد استهدف قياس اثر العجز المالي في سلوك القطاع الخاص في جانبي الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص. بينما خصص المبحث الرابع لتحليل دور العجز المالي في مشكلة الديون الخارجية واثرهما في تحديد موقف الحساب الجاري

اما استقصاء طبيعة العلاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري، وتحديد اتجاهها السببي في كل من مصر وتونس والمغرب، فقد تحمل عبئها الفصل الرابع وذلك باستخدام سلسلة من الاساليب القياسية الحديثة تمثلت باختبارات استقرارية البيانات باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF)، واختبار تناظر التكامل (Cointegration) البيانات باستخدام مدخل (Engel-Granger) لنموذج تصحيح الخطأ. واختبار (Granger Causality) لتحديد اتجاه العلاقة السببية. وختم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.